لقد شكّل قرار اعلان الاستقلال خيار تسوية سياسية شاملة، بالارتباط مع الوثيقة البرنامجية السياسية (البيان السياسي)، مؤكداً بعض التوجّهات الاساسية، كحق تقرير المصير، والمؤتمر الدولي. مضيفاً الاستعداد للالتزام بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وبالارتباط مع اعلان الاستقلال وتطوّر الانتفاضة تطرح قضية حقوق الانسان الفلسطيني في اطار الدولة الفلسطينية التي ما تزال محتجبة السيادة بسبب الاحتلال الاسرائيلي.

ان اعلان الاستقلال لا يعني مجرّد «ادعاء حق السيادة»، أو «اعلان النوايا»، لتأسيس دولة فلسطين، فمثل هذا الادعاء وهذه النوايا قد تمّ اعلانها منذ عقدين من الزمان. لكن الاعلان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، وفي ظروف تصاعد الانتفاضة، يعني العزم على تحويل الشعار السياسي الى مشروع خيار واقعي، أي خيار سياسي «عملي» في الظروف الراهنة، وترجمة ذلك الى لغة التعامل السياسي يعني اعلان م.ت.ف. حق السيادة على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس (القسم الشرقي المحتل عام ١٩٦٧)، أي تأكيد العزم للشروع بتأسيس دولة فوق هذه الاراضي الفلسطينية. أي تحديد الرقعة الجغرافية للدولة في الاوضاع المستجدة، تأسيساً على قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١، الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين، وانشاء دولتين (يهودية وعربية). وقد نصّ اعلان الاستقلال على ما يلي:

«ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة [للامم المتحدة] الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧... فان هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية، تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني»(٣٦).

وتعني العودة الى القرار ١٨١، ضمن المتغيّرات الدولية الراهنة، الاستناد الى حق دولي أقرّته الشرعية الدولية، على الرغم من التحفّظات من الاجحاف والغبن اللذين لحقا بالحقوق التاريخية والطبيعية والقانونية للشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على الارض الفلسطينية. وهي وحدها صاحبة الحق في السيادة على الضفة والقطاع والقدس التي تعترف بها الامم المتحدة(٣٧).

لقد حركت الانتفاضة، وبالتالي، اعلان الاستقلال، والتطوّرات التي أعقبته بانتخاب ياسر عرفات أول رئيس لدولة فلسطين، موضوع حقوق الانسان الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في تقرير المصير وخصوصاً، مسألة «استعادة» السيادة على الضفة والقطاع والقسم الشرقي من مدينة القدس العربية، وهي الحدود الجغرافية الراهنة، التي حدّدها اعلان الاستقلال، وتبعها الاعتراف الدولي.

وكان الاعتراف القانوني الكامل De Jure خطوة مهمّة باتجاه ترسيخ الاعتراف بحقوق الانسان الفلسطيني، على المستوى الدولي. وهو ما يشكّل عاملاً ايجابياً باتجاه حشد الطاقات لتهيئة المستلزمات الضرورية، لاستعادة السيادة المحتجبة عن الاراضي العربية المحتلة. وهذا ما دفع الجمعية العامة للامم المتحدة الى استبدال اسم م.ت.ف.، حيثما ورد، باسم فلسطين، لتأكيد الشخصية الدولية الفلسطينية المستقلة.

ان قضية حقوق الانسان الفلسطيني تكتسب اليوم أهمية أكبر بالارتباط مع اعلان استقلال دولة فلسطين؛ واستمرار تصاعد الانتفاضة؛ وتطوّر رد الفعل الاسرائيلي ازاءها، بتعاظم الارهاب وسياسة القبضة الحديدية وخصوصاً، بعد صدور قرارات مجلس الامن الدولي الارقام ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، وهي القرارات التي تعتبر الضفة والقطاع والقدس الشرقية اراضٍ فلسطينية محتلة(٣٨).